

دور صادرات النفط الخام في زيادة الانكشاف التجاري للعراق للمدة 2004 - 2022

الباحث : عماد كاظم حمادي أ. د يحيى حمود حسن

جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

Email: Yahya.hassan@uobasrah.edu.iq Email: Mahhs1307@gmail.com

ORCID: <https://orcid.org/0009-0006-4511-5196>

المستخلص :

تعد سلعة النفط الخام من السلع التي لها وزن تجاري في معظم دول العالم من ناحية التصدير او الاستيراد وبذلك تكمن اهميتها على المستوى التجاري لكلا الاطراف المتعاملة به منتجين او مستهلكين ، ومن ثم فأن العراق يعد واحدا من تلك الدول التي تعتمد بصورة اساسية في تصديره لسلعة واحدة فقط وهي النفط الخام وعليه فقد استوضح البحث جانب الانكشاف التجاري للعراق خلال المدة (2004 - 2022) ببيانه كمية الصادرات النفطية مقارنة مع السلع الاخرى وطبيعة احادية الاقتصاد العراقي عن طريق انكشافه التجاري على دول العالم بتصديره لهذه السلعة واستيراده معظم السلع والخدمات وهذا يدل على زيادة الانكشاف التجاري بصورة غير متوازنة تبين خلافا في معالجة هيكل الصادرات العراقية خلال مدة البحث وقد توصل البحث الى نتائج اهمها ضعف الهيكل الانتاجي للبلاد وغلبة الصفة الريعية بالنسبة له نتيجة صب جل اهتمامه على قطاع دون قطاع اخر.

الكلمات المفتاحية : الانكشاف التجاري ، الصادرات النفطية ، أنشطة قطاعية ، درجة ، هيكل التجارة .

The role of crude oil exports in increasing commercial exposure to Iraq for the period(2004-2022)

Imad Kazem Hammadi

Dr. Yahya Hammoud Hassan

University of Basrah / College of Administration and Economics /
Department of Economics

Abstract:

The commodity of crude oil is considered one of the commodities that have a commercial weight in most countries of the world in terms of export or import, and thus its importance lies on the commercial level for both parties dealing with it, producers or consumers. Therefore, Iraq is one of those countries that relies primarily in its export of only one commodity, which is Crude oil and on top of that, the research clarified the commercial exposure aspect of Iraq during the period (2004 - 2022) by showing the quantity of oil exports compared to other commodities and the unilateral nature of the Iraqi economy through its commercial exposure to the countries of the world by exporting this commodity and importing most goods and services, and this is what indicates the increase in commercial exposure. In an unbalanced manner, it revealed a defect in dealing with the structure of Iraqi exports during the period of the research. The research reached results, the most important of which is the weakness of the country's productive structure and the predominance of its rentier character as a result of focusing most of its attention on one sector over another sector.

Keywords: commercial exposure, oil exports, Sectoral activities, degree, Trade structure

المقدمة :

يمتلك العراق إمكانات نفطية هامة، اهلتها الى ان يحتل وزنا مهما في السوق النفطية العالمية اليوم باعتباره من الدول المهمة المنتجة والمصدرة للنفط إذ إن واقع الاقتصاد العراقي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية إنتاج وتصدير النفط؛ لذا فإن عملية التنمية الاقتصادية في العراق وتجارته الخارجية تستند بشكل كبير على القطاع النفطي، وعلى الرغم مما يمتلكه العراق من مورد نفطي فإن اقتصاده يعاني من مواطن ضعف هيكليهما اهمها اعتماد ميزانية الحكومة العراقية بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من إنتاج وتصدير النفط التي تشكل حوالي (95%) من إجمالي الإيرادات الحكومية فضلاً عن أهميتها الاستراتيجية في تمويل أوجه الإنفاق بشتى أنواعه، وبذلك فإن النفط يعد العامل الأول الذي تستند عليه الدولة العراقية في تحصيل العملة الأجنبية من الخارج التي توفر له إمكانية المرونة في تسهيل التجارة الخارجية له، إذ إن ضعف الانتاج المحلي فتح الباب امام واردات السلع الاجنبية لغزو السوق المحلية وهذا بدوره يؤدي الى خروج العملة الاجنبية لتغطية الواردات والتي تشمل في الاغلب سلعا استهلاكية ، وعلى وفق ذلك فان الاقتصاد العراقي يقوم بتصدير سلعة واحدة (النفط) ويستورد معظم السلع والخدمات.

مشكلة البحث :

إن اعتماد اقتصاد ما على سلعة واحدة من الممكن ان تسبب له خلافا في صادراته مع اغلب الدول؛ وذلك نتيجة حتمية لقصور هيكلية الانتاجي في تلبية وسد الطلب المحلي ومن ثم اللجوء الى الاستيراد لسد هذا النقص يسبب عدم التوازن في التجارة الخارجية وهو ما يفتح الباب على تساؤل هو (هل تؤدي زيادة الانكشاف التجاري في العراق الى تعميق فجوة الخلل في هيكلية الانتاجي واستمرار اعتماده على سلعة واحدة في التصدير وهي سلعة النفط الخام)

أهمية البحث :

تستمد أهمية البحث في تحليله للواقع التجاري للعراق مع دول العالم وضعف التنوع الانتاجي فيه من جهة وما يسببه هذا الضعف من استنزاف للثروة تجعل البلد اقتصادا ريعيا بامتياز من جهة اخرى .

فرضية البحث :

يسعى البحث الى طرح فرضية مفادها (يمكن أن يؤدي التركيز الواسع في قطاع النفط وزيادة صادراته الى ضهور التنمية الاقتصادية وعدم تحسين تنوع الهيكل الانتاجي في العراق)

هدف البحث :

يهدف البحث الى :

بيان الطبيعة التجارية للعراق ونوعية صادراته الاحادية
تحليل الجوانب التي تكشف اسباب ضعف الهيكل الانتاجي للعراق .

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للانكشاف التجاري

اولا : الانكشاف التجاري :

تحتل التجارة الخارجية مكانا مؤثرا في مجمل النشاط الاقتصادي لكل الدول وتمثل حلقة الوصل بين الدولة والعالم الخارجي (شاكر ، الامارة ، 2023 : 96) ومن ثم فإن الانكشاف التجاري هو قياس لمدى انفتاح اقتصاد بلد ما على التجارة الدولية فضلا عن مدى تأثير تحرير هذه التجارة على التصنيع في البلد. ويقاس عادة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) فكلما زادت نسبة التجارة الخارجية على الناتج المحلي ازدادت نسبة الانكشاف الاقتصادي والتجاري للدولة ، إذ تميل الدول ذات المستوى العالي من التنمية الاقتصادية الى أن تكون أكثر انكشافا تجاريا وهذا يتحدد من خلال اما من حجم القوة الاقتصادية التي يتمتع بها البلد او موقعة الجغرافي المؤاتي للتجارة الخارجية أو ما يتمتع به من ميزة نسبية في الانتاج بالنسبة لبعض السلع (العبيدي ، 2018 : 11) ، ويرجع ذلك الى اختلاف الوزن النسبي لمعاملاتها الناتجة عن الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في الدولة .

ثانيا : العوامل المؤثرة على الانكشاف التجاري :

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الانكشاف التجاري الى مجموعتين رئيسيتين :

1- العوامل الاقتصادية :

أ- حجم الاقتصاد : إذ تميل الدول الكبيرة الى أن تكون أكثر انكشافا تجاريا من الدول الصغيرة .

ب - مستوى التنمية الاقتصادية : تميل الدول ذات النطاق العالي من التنمية الاقتصادية الى ان يكون اكثر انكشافا تجاريا .

ج - هيكل الاقتصاد : كلما ازداد تنوع الهيكل الاقتصادي للبلد ازدادت درجة انكشافه وتجارة الخارجية أذ تؤدي الصناعات الموجهة نحو التصدير وتحسين جودتها الى رفع درجة الانكشاف التجاري للبلد .

د - السياسات والقيود التجارية : يمكن أن تؤثر السياسات التجارية والتدابير الوقائية والمتمثلة بالرسوم الجمركية والحصص على مستوى الانكشاف التجاري والتي لربما تستخدم لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الاجنبية ، إذ ممكن ان تؤدي هذه السياسات من تقليص اثار تحرير التجارة من خلال ضبط الاستيرادات الى زيادة المنافسة من السلع المستوردة ، مما يجبر المنتجين المحليين على تحسين كفاءتهم (Bigstent & Othores ,2009:3)

هـ - التعاون التجاري : الدول التي تشارك في اتفاقيات تجارية واقليمية او دولية من الممكن ان تؤدي الى الانخراط بشكل اكبر في التجارة الدولية وبذلك تكون اكثر انكشافا تجاريا .

2 - العوامل غير الاقتصادية :

أ - الموقع الجغرافي : يعد الموقع الجغرافي عاملا مهما في زيادة درجة الانكشاف التجاري ، وذلك اما عن طريق وقوعه على المواقع البحرية مثل الموانئ او باعتباره حلقة الوصل بين الاقاليم المتباعدة من خلال الطرق التجارية الرئيسية .

ب - الاستقرار السياسي : يمكن أن تؤثر التوترات السياسية بين الدول على المستوى التجاري وكذلك الدول ذات الاستقرار السياسي الى أن تكون اكثر انكشافا تجاريا.

ج - العوامل الاجتماعية : النمو والتغيرات في التركيبة السكانية من الممكن أن تؤثر في مستويات الطلب وبالتالي في مستوى الانكشاف التجاري .

د - التطورات التكنولوجية: يسهم التطور التكنولوجي الى تسهيل عملية الانكشاف التجاري مثل تقنيات الاتصال والدفع الالكتروني وغيرها، فالبلدان التي تتمتع "بمواهب" وانفتاح مماثل على تدفقات التكنولوجيا يمكن أن تتمتع بأنواع مختلفة من المزايا النسبية وأنماط مختلفة من التطور بما يسمح الى زيادة تجارتها الخارجية

(Lall ,2000:8)

بهذا يمثل مؤشر درجة الانكشاف على الخارج مدى أهمية الصادرات والواردات في الناتج المحلي الاجمالي ، فاذا كانت نسبة الانكشاف عالية فإن ذلك يشير الى ارتباط الاقتصاد الوطني بالأسواق الخارجية وتقلبات الاسعار فيها والتي تقررها في الغالب البلدان الرأسمالية المتقدمة ، أي بعبارة أخرى فإن ذلك يدل على تأثر الاقتصاد برياح التجارة . على أن هذا لا يعني انه ليس للتجارة فوائد للمشاركين فيها لكنه يؤكد تجنب الاعتماد شبه الكلي للنشاط الاقتصادي على التصدير والاستيراد وبالتالي يمكن احتساب مؤشر درجة الانكشاف التجاري من خلال العلاقة التالية : (محمود ونيوف

، 2003 :216)

درجة الانكشاف التجاري = (قيمة الصادرات + قيمة الواردات) / الناتج المحلي الاجمالي * 100

ثانيا : سلعة النفط واهميتها الاستراتيجية :

اولا : أهمية النفط :

يعد النفط الخام محرك الطاقة الاساس على مستوى العالم فضلا عن اعتباره مادة حيوية وأساسية للعديد من الصناعات والطاقة بأشكالها كافة ، اذ ان مشتقاته تستخدم على نطاق واسع في عمليات التصنيع والتحويل والتكرير الأساسية التي يتم الاتجار بها عبر بوابة التجارة الخارجية في العالم ونظرا للأهمية الكبيرة التي اصبح النفط يحظى بها من طرف دول العالم الى غاية اليوم ، جعله يحتل مكانة مرموقة في التجارة الخارجية بوصفه سلعة استراتيجية مهمة وهذا راجع الى تركزه في مناطق معينة من العالم دون مناطق اخرى ، هذا ما أدى الى خلق سوق دولية للنفط الخام يتم تبادلها فيها بين الدول المصدرة له والدول المستوردة له ايضا ، بحيث تشهد هذه الدول تنافسا شديدا بين اطرافها نتيجة لتصادم المصالح الاقتصادية بينها (بن عوالي ، 2016: 9) و يحتل النفط أهمية كبيرة من حيث مصادر الطاقة كمورد اقتصادي استراتيجي. تعتمد عليه كل الشعوب في مختلف المجالات وعلى الرغم من مرور عقود من الزمن على اكتشاف هذا المورد الناضب، إلا أن الجهود المبذولة من اجل إيجاد البديل له عجزت عنه الى يومنا الحاضر كون هذا الأخير يتعرض لتقلبات على مستوى السوق العالمية، فعندما ترتفع أسعاره تزداد الإيرادات الحكومية وبالتالي نفقات الدولة مما يؤدي إلى زيادة المشاريع الاستثمارية ويحدث العكس عندما تندهور اسعاره ، إذ أن انخفاضها يؤثر سلبا على الدول المنتجة والمصدرة لاسيما الدول العربية ومنها العراق لأن أغلب اقتصادياتها نفطية، لذلك نجدها أشد الدول تأثرا بالصدمات الخارجية إذ تمثل الإيرادات النفطية موردا هاما و رئيسا لتغطية النفقات العامة ومن ثم إلى حتمية تنويع القاعدة الإنتاجية و البحث عن بدائل ومصادر جديدة للدخل (بوسنة، 2019: أ).

ثانياً : الدور الاقتصادي للنفط في الدول المنتجة :

تبرز أهمية الإيرادات في الاقتصاد وفي الموازنة العامة بشكل خاص وذلك من خلال دورها في تمويلها وكيفية الاعتماد على تلك الإيرادات في مواجهة اوجه الانفاق وتقديراتها المستقبلية، و هذه المؤشرات تمثل جوانب مهمة في النظام الاقتصادي لأي دولة أو شركة وتقيس المدخولات المالية التي تستحقها أو تحققها. يجدر بالذكر أن الاهتمام بمؤشرات الإيرادات المهمة يعد جزءاً أساسياً من تحليل الأوضاع الاقتصادية واتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. ويمكن أن تساهم هذه المؤشرات في تقييم أثر السياسات الاقتصادية وتوجيه الاهتمام نحو المجالات التي تحتاج إلى تطوير وتحسين. وتعد هذه المؤشرات من الأمور الرئيسية التي تعكس صحة وقوة النظام الاقتصادي.

لذا في إطار الاقتصاد الريعي فإن الدولة بشكل عام ما تكون غنية بما تملكه من سيولة نقدية، إلا أن هذه الثروة لا تنعكس بشكل متوازن على جميع فئات وشرائح المجتمع المختلفة، السبب هو التوزيع غير العادل للدخل القومي، كما هو الحال في اقتصاد أي دولة أحادية الجانب وترتبط ارتباطاً وثيقاً الصدمات الاقتصادية العالمية بسبب اعتماد مواردها المالية على عائدات النفط الريعية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على تأثيرات التقلبات والتغيرات في أسعار النفط، ومن ثم فإن الاقتصاد الريعي هو اقتصاد هش ومعرض دائماً للأزمات والاختلالات المالية والهيكلية، هذه الاضطرابات لها تأثير على جميع مستويات هيكل المجتمع وعلى جميع الخطط التطويرية والتنموية. والبرامج الانعاشية كما يأخذ الاقتصاد الريعي المعاصر شكل الاقتصاد الخدمي الذي اصبح معروفاً الان بالاقتصاد الافتراضي، يقابله الاقتصاد الإنتاجي الذي يعتبر الأساس المادي الذي تقوم عليه جميع الظواهر الريعية (محسن، 2021: A50).

وإن للثروة النفطية القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الريعية ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار تقلبات السوق الدولي للنفط لكي لا تقع ضحية لعنة المصادر الطبيعية غير المتجددة، وإن الدول ذات الريع النفطي يكون اقتصادها مرهوناً بالأداء الجيد لقطاعها النفطي؛ لأنها تضع مصيرها في سوق متقلب بين الازدهار والكساد، وتمثل إدارة العائدات النفطية الحلقة التي تربط بين العائدات، والاقتصاد فإذا كانت الإدارة بطريقة فعالة وذات تخطيط استراتيجي فحتماً سيتم خلق ثروة حقيقية تعود بالفائدة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، أما إذا كانت الإدارة بطريقة ريعية تعتمد على الانفاق العشوائي في حالة ارتفاع الأسعار والتكشف عند الانخفاض كما هو الواقع المعاش بهذه الدول، فالمتضرر من ذلك شعوب هذه الدول الحاضرة والاجيال القادمة (سعداوي وابن الشيخ، 2022: 40).

ويمكن ادراج الدور الاقتصادي للنفط في مجالين اساسيين هما :

1- الاثار الايجابية :

أ- تؤدي الارتفاع في الإيرادات النفطية الى زيادة في العملات الاجنبية مما يؤدي الى زيادة معدل التبادل التجاري الخارجي وتحسين واقع النظام الإنتاجي أي القطاع الصناعي والزراعي؛ بسبب شراء الآلات والمعدات لاسيما ادخال التكنولوجيا الحديثة، مما يزيد من المقدرة التنافسية للمنتج فيزداد حجم الصادرات والميزان التجاري يكون في حالة فائض. كما حصل في دول الخليج من قيام العديد من الصناعات التي تعتمد على النفط بالإضافة إلى دور الإيرادات النفطية في اقتصاديات دول الخليج والمكون الرئيسي لدخلها القومي، كما شهدت قيام حركة تجارية كبيرة اعتماداً على الإيرادات النفطية (إسماعيل، 2010: 22).

ب - إن الإيرادات النفطية لها تأثير ايجابي من خلال توفير الحد الأدنى للمبالغ النقدية اللازمة لأداء الوظائف الأساسية للدولة (تغطية النفقات العامة للدولة) وتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع الاستثمار الوطنية، مثل مشاريع الإسكان والبنية التحتية. وغيرها (بريهي، 2011: 30).

ج - إن الإيرادات النفطية تعمل على تحقيق معدلات عالية من رفاه مواطني الدول النفطية على الصعيدين المادي والاقتصادي، ويتمثل ذلك في زيادة دخل الفرد وزيادة الخدمات العامة التي يتلقاها المواطنون من دولتهم، وينتأى ذلك عن طريق الانفاق العام الذي يؤدي إلى زيادة دخل المواطنين، وزيادة دخلهم القومي.

د - يؤدي ارتفاع الإيرادات النفطية إلى تطور كبير في مشاريع الهياكل والبنية التحتية وتعظيم العائدات النفطية ووفرة عشرات الاف من فرص العمل وبالتالي المساهمة في تقليل معدلات البطالة (داود ، 2016 : 1042)

هـ - القطاع النفطي في التجارة الخارجية: تؤدي التجارة دوراً رئيساً في حياة الأمم الاقتصادية والاجتماعية، بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، حيث يعد هذا القطاع منشطاً للنمو والتنمية من خلال تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية، وقد زاد معدل نمو الصادرات العربية النفطية كثيراً بسبب ارتفاع أسعار النفط وحدث ارتفاع في حجم الواردات التي اصبح بالإمكان تمويلها بفضل الفوائض النفطية (فارس، 2018: 66).

و- تحسين النمو الاقتصادي: يؤدي النفط دوراً مهماً في النمو الاقتصادي لدى أغلبية الدول المنتجة والمصدرة له، نظراً لاعتمادهم الكبير على مداخل صادراته في تمويل

مشاريعهم التنموية، ويعد ذو أثر إيجابي في حالة ارتفاعه وذو أثر سلبي في حال انخفاضه. وهناك ضرورة للتمييز بين آثار صدمات أسعار النفط في الاجلين القصير والطويل. فارتفاع أسعار النفط بالأجل القصير له آثار إيجابية على الناتج، ولكن هذا الارتفاع له آثار سلبية في الاجل الطويل، وهذا ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بلعنة الموارد (resources curse)، كما يمكن التعبير عنها أيضا بالمرض الهولندي (Dutch disease).

2 - الآثار السلبية :

أما بالنسبة للآثار السلبية لإيرادات النفط على الاقتصاد ، فإن هناك العديد منها التي تؤثر على الدول ذات الريع النفطي، ومن هذه الآثار السلبية:

أ- يعد النفط من الموارد غير متجددة وناضبة والتي يكون عمرها محددًا متعلقًا بمستوى الانتاج، ويعد العمر الافتراضي لاحتياطيات المصادر الهيدروكربونية من المؤشرات الرئيسية لتقويم حال الازدهار الاقتصادي التي تتميز بها بعض دول العالم، ولا سيما الدول ذات الاحتياطيات الكبيرة منه، ومن المؤشرات المهمة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، إذ إنه يؤمن مصدرًا للنقد الأجنبي لأطول مدة ممكنة للدول التي تمتلك أطول مدة لنضوب مصدر الطاقة الذي يعول عليه، وبذلك فإن من أهم الاشكاليات التي تواجه الدول النفطية الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط، سواء أكان نضوباً طبيعياً نتيجة وصول مصادر الطاقة الأحفورية الرئيسية - النفط الخام والغاز الطبيعي إلى مرحلة الذروة، ومن ثم انخفاض الإنتاج - أم نضوباً اصطناعياً نتيجة انحسار دوره؛ بسبب التقدم التقني لمصادر الطاقة المتجددة (سلمان، 2015):

(154)

وعليه فإن احتمال نزوب النفط ولو بعد أمد طويل نسبياً قائماً، ومهما طالّت المدة وبقي المسار الإنفاقي على ما هو عليه أو حتى تم إجراء بعض الإصلاحات والتصحيحات غير الجذرية؛ فإنها لن تجعل الدول النفطية في مأمن من تبعات كارثة نزوب النفط دون مورد بديل يدر دخلاً (الخولي وآخرون، 2002: 50).

ب - تذبذب الاقتصاد: تعاني اقتصاديات البلدان النفطية من عدم الاستقرار الاقتصادي، نتيجة لصدّات قطاع النفط للاقتصاد، ما يرفع درجة الخطورة ، ويؤدي إلى خلل العلاقة بين القطاعات الإنتاجية المستعدة للتصدير والقطاع غير القابل للتصدير مثل القطاع العقاري واختلال أسعار الصرف الحقيقية، على الرغم أن سعر الصرف الاسمي مثبت مع الدولار، كما هو الحال في دول الخليج، فالإنفاق الحكومي يتأثر بالعائدات النفطية ارتفاعاً وانخفاضاً، ما يشكل صدمات للاقتصاد تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الوطني، ويشكل مخاطر على الاستثمار الخاص طويل الأجل (موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية: [/https://mep.gov.sa](https://mep.gov.sa))

ج - تحكم الدولة: من الممكن لسطوة الدولة متمثلة بالحكومات السيطرة على قطاع النفط واعتباره مكسب سياسي ، كونه يوفر أكثر من 90% للدولة من المداخيل الإيرادية وهي أغلبها إيرادات نفطية وبالتالي تجعل من الاقتصاد يستند على الانفاق العام بشكل كبير وبالنتيجة سيطرة الدولة على الاقتصاد والقُدوم على تسييره بما يحقق رغبتها وطموحها بعيداً عن رغبة الشعب .

د - الخمول الاجتماعي : إن على الاعتماد على قطاع النفط من دون مراعاة القطاعات الأخرى والاهتمام بها فضلاً عن التوترات السياسية التي قد تحدث يدفع بالدولة إلى اتباع دور رصد التخصصات على العكس من توليدها، إذ تعمل الدولة

على إنتاج وتصدير النفط ومتابعة الإيرادات النفطية ومن ثم توزيعها على المجتمع عبر قناة الإنفاق العام والذي أخذ يشكل ما يُقارب (70%) من الإنفاق ، وهذا ما حمل المجتمع على أن يكون خاملاً بدل من أن يكون مُنتجاً (موقع مؤسسة دره و الإعلامية: [/https://drawmedia.net](https://drawmedia.net))

هـ - الأثر على سوق العمل والبطالة : لا يزال الجدل قائماً بشأن وفرة الموارد الطبيعية من جهة ومعدلات البطالة من جهة أخرى ، إذ أجريت العديد من الدراسات الأكاديمية بخصوص تأثير صدمات "أسعار النفط الخام في السوق الدولية" وما له من آثار مختلفة على سوق العمل والتغيرات الحاصلة في الأجور والبطالة ؛ وذلك وفقاً للأوضاع المؤسسية المهيمنة ، إذ توضح الأدبيات الاقتصادية ان المتغير الأساس المتلقي لأثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل هي الأجور اعتماداً على مرونتها، إذ يكون الأثر كبيراً على معدلات البطالة في البلدان التي تعاني من انخفاض مرونة الأجور (جمود الأجور)؛ إذ ينخفض العرض الكلي أو الناتج بسبب الصدمات السلبية ودورها في تخفيض الطلب على العمل وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة (فهد، 2021: 378 - 379).

و- تبعية الاقتصاد : إن غياب التنوع الاقتصادي بسبب الاعتماد على النفط تبعاً لتقلبات الاسواق والتغيرات الجيوسياسية ممكن أن تؤدي الى التلکؤ في اشباع الاقتصاد لحاجياته المرتفعة والمنوعة مما يضطرنا الى اللجوء الى العالم الخارجي من اجل سد الطلب المحلي وهذا الفعل يمثل تبعية اقتصادية مما يؤثر سلباً على الاقتصاد فيحوله من اقتصاد المحلي الى الاقتصاد الدولي .

المبحث الثاني : تحليل الانكشاف التجاري في العراق :

اولا : طبيعة الصادرات العراقية :

إن العراق كغيره من الدول التي تتميز بانكشافها التجاري ، إذ إن العراق يعاني من تبعية تجارية ادت إلى استنزاف الثروة الوطنية المتمثلة بالإيرادات النفطية نتيجة اهمال العراق للقطاعات الأخرى واعتماده على النفط كثيرا ، مما يمثل استنزافا في الانفاق الاستهلاكي بشقيه العام والخاص ، واتجاهه نحو الخارج من أجل تلبية المتطلبات المحلية ، وهذا يعني حرمان الاقتصاد العراقي من الحقن (الانفاق) الذي لو تم توجيهه وبالتنسيق مع السياسات التجارية لاسيما الحمائية نحو الداخل لأدى إلى تحفيز المنتجين على زيادة الاستثمار في اغلب القطاعات وتفعيلها ومن ثم زيادة الانتاج وتلبية الحاجة المحلية وتصدير الفائض نحو الخارج وانهاء التبعية التجارية .وعلى الرغم من حصول البلدان النامية ومنها البلدان العربية ولاسيما العراق، على التحرر والاستقلال السياسي من السيطرة الاستعمارية إلا أنها ما زالت تقبع في زنازة التبعية الاقتصادية وخصوصاً التجارية (الزبيدي :2020 : 1) وقد عمل العراق بشكل كبير على توسيع نطاق علاقاته التجارية مع دول اخرى في المنطقة والعالم ، من خلال اعتماده على الصادرات النفطية فقط ، بينما شملت الواردات مجموعة واسعة من السلع والمنتجات وفي هذا الاطار يمكن الإشارة الى النشاط التصديري للعراق في ضوء الاحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية وكما مبين في الجدول رقم (1) وعليه يتسم هيكل الصادرات السلعية في العراق بكونه هيكلاً يعاني من ضعف في هيكلته ؛ إذ اعتمد بنحو أساس و طيلة مدة البحث على تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية والكبريت والفوسفات، إذ يواجه العراق معضلة تركز صادراته السلعية؛ لأنه يعتمد بنحو كبير على تصدير النفط الخام دون السلع الأخرى، الامر الذي ادى الى افتقاد الاقتصاد العراقي إلى قاعدة إنتاجية واسعة ومتنوعة وقوية توفر بالقدر الكافي احتياجاته ومن مختلف السلع، مما أدى إلى ابتعاد الناتج المحتمل بشكل كبير عن الناتج الحقيقي المتحقق لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم استغلال الطاقات الإنتاجية والموارد الطبيعية والبشرية بالشكل الأمثل، فضلا عن ضعف الاستجابة للتغيرات التي تحصل في الاقتصاد، ومن ثم عدم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة ، ويمكن توضيح هيكل الصادرات العراقية من خلال (الصادرات النفطية و الصادرات غير النفطية)

جدول رقم (1)

هيكل التجارة الخارجية في العراق للمدة (2004 - 2022) مليون دولار

السنة	الصادرات النفطية (خام منتجات)	الصادرات السلعية النفطية +	الصادرات السلعية غير	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات السلعية إلى إجمالي الصادرات
2004	17751	739	18490	96.00%	4.00%	
2005	23648	49	23697	99.79%	0.21%	
2006	30465	64	30529	99.79%	0.21%	
2007	41095.5	172.4	41267.9	99.58%	0.42%	
2008	61073	200.3	61273.3	99.67%	0.33%	
2009	41852	2521	44373	94.32%	5.68%	
2010	52286.8	195.9	52482.7	99.63%	0.37%	
2011	83006.2	219.7	83225.9	99.74%	0.26%	
2012	94103	289	94392	99.69%	0.31%	
2013	89402	340	89742	99.62%	0.38%	
2014	8230.8	202.7	8433.5	97.60%	2.40%	
2015	49139.3	191.2	49330.5	99.61%	0.39%	
2016	43683.7	90.3	43774	99.79%	0.21%	
2017	59730.5	291.9	60022.4	99.51%	0.49%	
2018	84156.4	1025.4	85181.8	98.80%	1.20%	
2019	79836	3265	83101	96.07%	3.93%	
2020	44128.2	3765.3	47893.5	92.14%	7.86%	
2021	79651.8	4183.1	83834.9	95.01%	4.99%	
2022	120571.5	4194.4	124765.9	96.64%	3.36%	

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية لأعوام متفرقة. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقارير السنوية.

تتمتع الصادرات النفطية العراقية بأهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة، على الصعيدين المحلي والدولي، إذ إن أهمية النفط مقارنة بالصادرات التجارية تكمن في كونه مادة تجارية عالمية، فالإيرادات النفطية تعد مصدرا مهما لدعم ميزان المدفوعات من العملات الأجنبية التي تغطي تمويل استيرادات مختلف السلع والخدمات من دول العالم الأخرى (البعاج، 2023: 44). عند تحليل هيكل الصادرات العراقية الكلية، نجد ان الصادرات النفطية تشكل معظم الصادرات الكلية، بمعنى أن

الميزان التجاري يتسم بالفائض مع الصادرات النفطية لكنه يكون في حالة عجز بدون الصادرات النفطية؛ والسبب في ذلك يعود الى أن الهيكل السلعي للتجارة الخارجية يعتمد اعتماداً شديداً على صادرات النفط ويعد العنصر الاساس في صادرات العراق ومصدر رئيس للإيرادات الخارجية له ، بينما تتضاءل نسب صادرات السلع غير النفطية، وهو مؤشر على تدهور انتاجية القطاعين الصناعي والزراعي، فضلا عن ضعف القدرات التنافسية للسلع العراقية. ومن الجدول رقم (1) السابق يمكن ملاحظة فقدان التنوع بشكل واضح في الصادرات غير النفطية واعتماد العراق بشكل كبير على صادرات النفط إذ تحتل المرتبة الأولى وبفارق كبير جداً عما سواها من أنواع الصادرات الأخرى (غير النفطية)؛ فقد احتلت نسبة الصادرات النفطية في عام (2004) ما قيمته (17715) مليون دولار أي بنسبة (96%) من إجمالي الصادرات العراقية، وقد تراوحت الصادرات السلعية غير النفطية (4%)، في حين بلغت قيمة الصادرات النفطية في عام (2005) ما قيمته (23648) مليون دولار وبنسبة (99.79%) من إجمالي الصادرات، بينما بلغت الصادرات غير النفطية (السلعية) ما قيمته (49) مليون دولار، وهو ما يعادل نسبة (0.002%) من إجمالي الصادرات، أما في السنوات (2006 - 2007 - 2008) فقد بلغت قيمة الصادرات النفطية (30465) مليون دولار، أي نسبة العام الماضي نفسها والبالغة (99.79%)، أما الصادرات غير النفطية فقد بلغ مجموعها (64) مليون دولار وبنسبة مطابقة للعام الماضي والتي بلغت (0.002%) من إجمالي الصادرات، وقد شهد العام (2007) ارتفاعاً في قيمة الصادرات بما يعادل (401095.5) مليون دولار؛ أي ما يوازي نسبة (99.58%) من إجمالي الصادرات، بينما شهدت الصادرات غير النفطية زيادة بقيمتها التي بلغت (172.4) مليون دولار أي ما نسبته (0.004%) من إجمالي الصادرات، أما في العام (2008) فقد بلغت قيمة الصادرات النفطية (61073) مليون دولار؛ أي ما نسبته (99.67%) من إجمالي الصادرات، في حين كانت قيمة

الصادرات غير النفطية (200.30) مليون دولار؛ أي ما نسبته (0.003%) من إجمالي الصادرات، وقد شهد العام (2009) الأزمة المالية العالمية التي تركت آثاراً اقتصادية على العالم مما أدى إلى انعكاسها على قيمة الصادرات النفطية العراقية البالغة (41852) مليون دولار؛ أي ما نسبته (94.32%) من إجمالي الصادرات، أما الصادرات غير النفطية فقد بلغت قيمتها (2521) مليون دولار لتسجل نسبة (0.05%) من إجمالي الصادرات، أما بالنسبة للأعوام ما بين بداية (2010) ولغاية نهاية (2022) فقد شهدت استمرار هيمنة قيمة الصادرات النفطية على مجموع الصادرات وغياب التنوع الكامل في الصادرات غير النفطية؛ بسبب غياب استراتيجية التنوع الاقتصادي سواء في الإنتاج أو التجارة الخارجية، وضعف الاستثمار الأجنبي، ولأسباب سياسية وأمنية واقتصادية أخرى ، وقد شكلت الصادرات غير النفطية للعراق جزءاً صغيراً من إجمالي الصادرات وقد شهدت تراجعاً كبيراً ولاسيما المواد الغذائية ومنها التمور التي تعد من أهم الثروات الوطنية، كما أنها تعد من الناحية التقليدية أكثر السلع الزراعية انتشاراً في جميع أنحاء العراق (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 3) إذ يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف الصادرات السلعية بسبب تركّز الاقتصاد العراقي القائم على إنتاج النفط وتصديره فضلاً عن ضعف البنية التحتية للقطاعات الصناعية والزراعية والتي شكّلت نسبة ضعيفة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب غياب استراتيجية التنوع الاقتصادي سواء في الإنتاج أو التجارة الخارجية وغياب الاستثمار الأجنبي المباشر التي تقف وراءها العديد من الأسباب السياسية والأمنية والاقتصادية والتي عجزت الحكومة عن معالجتها، على الرغم من تحقيق إيرادات عالية من تصدير النفط إلا أن الاقتصاد العراقي بقي يدور في حلقة مفرغة، وذلك بسبب الظروف السياسية غير المستقرة فضلاً عن تهميش دور القطاع الخاص وسيطرة الدولة على جميع مفاصل النشاطات الاقتصادية، انعكس ذلك كله على عدم وجود برامج اقتصادية واضحة المعالم إذ أن اعتماد الاقتصاد العراقي على

صادرات النفط الخام في تمويل موارده تسبب بزيادة نسبة مساهمة القطاعات السلعية في توليد الناتج المحلي الإجمالي على حساب تراجع إنتاجية قطاعات الاقتصاد الأساسية التوزيعية والخدمية، وهو امر انعكس على عدم تحقيق التوازن الاقتصادي، واستمرار تراجع نسبة مساهمة هذه القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وعدم دعم الحكومة للمنتوج المحلي لمنافسة المنتوجات المستوردة، إذ أن الضعف الحاصل في أداء القطاعات الاقتصادية (ماعد النفط) جعل من الإيرادات النفطية تستحوذ على نسبة بالغة التأثير في الموازنة العامة للدولة طيلة مدة الدراسة، إذ وصل اعتماد على هذا المصدر مديات قياسية، وعليه يعد التنوع الاقتصادي إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، لأنه يؤدي إلى زيادة الاستثمار ويعزز من تراكم رأس المال الثابت واستقرار عائدات التصدير، وهو أحد عوامل الاستدامة والبحث في سبل تقليل الاعتماد على المورد الواحد في العملية التنموية وبالتالي ان ضعف القطاعات الإنتاجية غير النفطية والقطاعات الخدمية ترتبت عليه آثار سلبية في الاقتصاد العراقي مما أدى إلى ضعف القطاعات الإنتاجية المحلية وقصورها عن تلبية الطلب المحلي، ومن ثم زاد الاعتماد على السلع المستوردة لتعزز من اختلال وتبعية الاقتصاد العراقي وزيادة انكشافه على العالم الخارجي. إن اعتماد الموازنة العامة على النفط الخام الذي يرتبط بالسوق الدولية يجعل الإيرادات عرضة لعدم الاستقرار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط الدولية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تزايد النفقات العامة في العراق أدى إلى ظهور العجز في الموازنة العامة (البو علي، شعبان، 2020: 10). وعليه يرى الباحث ان احادية الاقتصاد وارتفاع نسب الصادرات النفطية على حساب الصادرات السلع الاخرى سببها التوجه الناجم عن الاهتمام بقطاع دون اخر كون إيراداتها تساعد في الحفاظ على استقرار الاقتصاد العراقي وتوفير احتياطياته المالية ما أدى الى ضعف التنوع الاقتصادي في البلد .

ثانيا : انكشاف التجارة الخارجية في العراق :

تعد درجة الانكشاف الاقتصادي مقياساً لمستوى الاعتماد الاقتصادي للدولة على التجارة الخارجية وتقاس عادة بنسبة حجم التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي، فكلما زادت نسبة التجارة الخارجية على الناتج المحلي زادت نسبة الانكشاف الاقتصادي والتجاري للدولة (العبيدي، 2018 : 11)، وبذلك تقع على عاتق الدولة مسؤولية تحديد نسبة الانكشاف التجاري المثالية بناء على احتياجاتها واهدافها وظروفها الخاصة وهي غالبا ما تتراوح بين 20% . 45% . والجدول الآتي يبين ذلك :

جدول رقم (2)

مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (2004 - 2022)

السنة	الصادرات	الاستيرادات	الناتج المحلي الإجمالي	درجة انكشاف الاقتصاد
2004	17857	21302	36,613	106.95
2005	23697	23532	49,921	94.61
2006	30529	22009	65,158	80.63
2007	39587	19556	88,037	67.18
2008	63726	35012	130,204	75.83
2009	39430	41512	111,660	72.49
2010	51764	43915	138,516	69.07
2011	79681	47803	185,749	68.63
2012	94209	59006	218,032	70.27
2013	90587	63320	234,637	65.59
2014	85370	58602	228,415	63.03
2015	51338	47467	164,704	59.99
2016	41298	34208	157,820	47.84

54.33	175,652	37866	57559	2017
62.56	211,146	45736	86360	2018
59.80	233,636	58138	81585	2019
52.06	182,454	48150	46829	2020
54.68	207,691	40736	72822	2021
65.58	264,182	55194	118045	2022

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية لأعوام متفرقة.
وقد استخرج الباحث درجة الانكشاف الاقتصادي من خلال تطبيق المعادلة الآتية:
درجة الانكشاف الاقتصادي = قيمة الصادرات + قيمة الواردات / الناتج المحلي الاجمالي *

100

يتضح من خلال بيانات الجدول اعلاه وبعد عام (2004) شهد تحولا كبيرا في تجارته الخارجية فقد كانت نسبة درجة الانكشاف هي 106.96% وهي نسبة مرتفعة نتيجة تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات والسلع التي كان يفتقدها بسبب الحصار الاقتصادي مع استمرار نسبة ارتفاع درجة الانكشاف التجاري ما بين 94.1 و 65.58 وصولا الى عام 2022 أي ما يزيد عن 45% ويعود السبب في ذلك الى التغيير في السياسة النفطية من حيث الانتاج والتصدير من جانب والى تقلبات اسعار النفط والانعكاسات على تعزيز الصفة الربعية للاقتصاد العراقي من جهة اخرى، ويتم تصدير النفط الخام الى مختلف دول العالم ، من الملاحظ ان توجه الصادرات والاستيرادات للشركاء الرئيسيون لعملية التجارة الخارجية في العراق يتمحور باتجاه جغرافي محدد أي انها تتركز نحو بلدان محددة وهي البلدان الآسيوية مثل الهند والصين في صادراته النفطية والتي تعد من اكبر المستهلكين للنفط في العالم ومن اكبر المتعاملين في السوق النفطية ،في حين يستورد معظم السلع الاستهلاكية بسبب اتساع الحجم التجاري مع الدول المجاورة مثل ايران وتركيا، وبالدرجة الثانية البلدان الأوروبية مثل ألمانيا وفرنسا وبعض دول اوربا الغربية، إذ ان اغلب الصادرات

توجهت الى دول اسبوية محددة وقد شكلت هذه الدول نحو 78.05% من اجمالي الصادرات وحوالي 71% من اجمالي الاستيرادات، أما دول أوروبا الغربية فكان حجم الصادرات العراقية اليها قد شكلت بحدود 21% وكان حجم الاستيرادات حوالي 13% بمعنى ان هذه الدول الاسبوية والأوروبية تستحوذ على حوالي 89% من اجمالي الصادرات وأكثر من 84% من حجم الواردات (البنك المركزي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي 2021 : 54)، وبالتالي يواجه العراق تحديات في عديدة في إدارة انكشافه التجاري وكيفية اصلاح البنية التحتية الاقتصادية، ويمثل ضعف التنوع الاقتصادي أحد أسباب ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي وقصورها عن تلبية الطلب المحلي؛ مما زاد من الاعتماد على السلع المستوردة، وبالتالي فإن الصادرات والاستيرادات هنا تؤدي دور المصحح للتوازن الداخلي عن طريق تصريف الفائض من الانتاج المحلي واستبداله بالسلع والخدمات التي يحتاجها البلد ولا تنتج محلياً بالقدر الكافي أو التي لا تنتج اصلاً، من هنا تأتي حقيقة الوعي بأهمية الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، نظراً لنتامي درجة الارتباط بيننا وبين القطاعات الاقتصادية المحمية، وما تضطلع به من دور، يتمثل في تقليل حدة الاختلالات في التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني (عبد الرضا، 1986: 46).

اذ ان تبادل السلع والخدمات على النطاق الدولي يعد أهم عنصر كمي في العلاقات الاقتصادية الدولية، إما المحتوى الجوهري الأخر لتلك العلاقات فيشمل على حركة الأشخاص ورؤوس الأموال من بلد لآخر، ليس هناك من بلد يستطيع ان ينتج كل ما يحتاجه من السلع حتى ولو كان ذلك البلد متقدماً صناعياً او زراعياً وهذا وحده سبب كاف لقيام التجارة الخارجية فتبادل السلع والخدمات بين الدول المختلفة يقوم على نفس المقترضات الاقتصادية الأساسية للتبادل بين الدول المختلفة لنفس البلد وان السبب في قيام التجارة الخارجية هو التخصيص وتقسيم العمل وعدم إمكانية بلد معين

من إنتاج كل ما يحتاجه ويكفيه من السلع الدولية الراهنة لذلك يلجأ إلى التجارة الخارجية . لذلك تعد المساهمة القطاعية احدى اهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن مستوى النشاط وكفاءته إذ اتسم الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 باختلاله الكبير في هيكل قطاعاته نتيجة لارتفاع الاهمية النسبية لقطاع النفط على حساب القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يعكس احادية الاقتصاد (ارباط ، البو علي : 2023 : 115)

ان عدم تنوع الاقتصاد العراقي بات يرهق كاهل الاقتصاد العراقي منذ عقود طويلة والمتمثلة بتخلف قطاعاته الإنتاجية غير النفطية وضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى عدم استقرار الاقتصاد العراقي. ومن ثم التركيز في طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي وفي حال عدم استغلال العوائد المالية المتأتية من تصدير النفط الخام إلى الأسواق العالمية بصورة اقتصادية وبقاء اعتماد جميع قطاعاته الاقتصادية المختلفة على هذه الإيرادات المتسمة بالتذبذب فإن ذلك يترتب عليه الكثير من الآثار السلبية التي تنعكس على الاقتصاد العراقي (البو علي وشعبان، 2020 : 11) ، وبالتالي قد يكون هناك تأثير على الصناعات المحلية المنافسة، ويجب أن يتم إدارة التبادل التجاري بطريقة تعزز مصلحة الاقتصاد العراقي والمجتمع ككل ، وجدول (3) يبين ذلك:

جدول رقم (3)

جدول يوضح الأنشطة الاقتصادية بحسب القطاعات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004 – 2022)

السنة	قطاع الصناعة		قطاع الخدمات	قطاع الزراعة	مجموع الأنشطة التوزيعية	الماء والكهرباء والبناء والتشييد	الإجمالي %
	التحويلة	الاستخراجية					
2004	55.13	1.53	8.68	5.42	26.62	2.62	100%
2005	50.3	1.49	9.41	7.01	23.66	8.13	100%
2006	50.18	1.56	12.48	6.92	22.48	6.38	100%
2007	52.94	1.62	12.77	4.91	21.89	5.87	100%
2008	54.76	1.59	12.4	3.89	21.31	6.05	100%
2009	54.34	2.1	13.08	3.9	21.31	5.27	100%
2010	51.6	2.1	13.09	4.5	21.79	6.92	100%

%100	6.62	21.8	13.09	4.5	2	51.99	2011
%100	8.4	22.07	12.16	3.68	1.7	51.99	2012
%100	9.71	22.88	12.16	4.25	1.51	49.49	2013
%100	9.46	22.65	11.09	4.16	1.17	51.47	2014
%100	9.67	20.86	10.7	2.52	0.94	55.31	2015
%100	7.79	19.07	9.51	2.29	0.83	60.51	2016
%100	6.2	19.68	9.38	2.17	1.03	61.54	2017
%100	3.5	21.2	9.2	1.4	0.9	63.8	2018
%100	4.4	19.8	9.2	2.8	1	62.8	2019
%100	3.5	19.6	9.9	4.3	1.2	61.5	2020
%100	2.51	23.76	12.2	3.84	1.17	56.52	2021
%100	3.47	21.05	10.43	3.65	1.12	60.27	2022

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقارير مختلفة.

يتضح من خلال الجدول السابق أن قطاع الصناعة (الاستخراجية) كان في أعلى نسبة مساهمة له في الناتج المحلي الإجمالي وهي (63.8) في عام (2018) فيما بلغت نسبة قطاع الصناعة (التحويلية) في ذلك العام (0.9)، في حين كانت أدنى نسبة لقطاع الصناعة (الاستخراجية) (50,18) وذلك في عام (2006) الذي كانت فيه نسبة قطاع الصناعة (التحويلية) (1,56)؛ وذلك بسبب الاهتمام الواضح بالصناعات النفطية الاستخراجية فقط وافتقار الدعم الحكومي للجانب الصناعي، أما قطاع الزراعة فقد كانت أعلى نسبة له (7.01) وذلك في عام (2005) في حين كانت أدنى نسبة له هي (1.4) في عام (2018)؛ وذلك نتيجة العوامل البيئية والسياسية وقلة الاهتمام الحكومي بهذا القطاع، أما ما يخص قطاع الخدمات فقد بلغت أعلى نسبة له (13.09) وذلك في عامي (2010 - 2011) على التوالي، في حين بلغت أدنى نسبة له (8.68) في عام (2004)؛ بسبب الظروف الأمنية ما بعد (2003)، وقد شهد مجموع الأنشطة التوزيعية أدنى مستوى له عند (19.07) في عام (2017)؛ فيما كان أعلى مستوى له في عام (2004) إذ بلغ (26.62)؛ وذلك بسبب انفتاح الأسواق العراقية على الأسواق العالمية، واتساع دور التجارة على مستوى الجملة والمفرد وزيادة عدد التجار وما تبع

ذلك من حركة نقل بضائع بشكل ملحوظ، وقد سجل كل من قطاع الماء والكهرباء والبناء والتشييد أعلى نسبة له القطاع (10.02) وذلك في عام (2015)، فيما بلغت أدنى نسبة له في عام (2004) لتبلغ (2.83)؛ ويعزى ذلك إلى تذبذب أسعار المواد الإنشائية بشكل عام والمستوردة بشكل خاص، والخلاصة أن الأمور نراها سلبية على الاقتصاد العراقي رغم بعض جوانبها الايجابية ولو كانت الأمور تجري بحرص أكثر إذ يستورد العراق اغلب احتياجاته من الخارج بسبب ضعف القاعدة الانتاجية غير الملائمة لزيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات من جهة وكذلك لاندثار اغلب المصانع العراقية وتآكلها من جهة اخرى خصوصا بعد تغيير النظام السياسي عام (2003) والمدة التي سبقتها وما رافقها من حصار اقتصادي، ونتيجة لذلك اتجه العراق الى العالم الخارجي لسد الطلب المحلي للمواد الأساسية، ومن ثم فإن العراق يعاني من تبعية تجارية ادت إلى استنزاف الثروة الوطنية المتمثلة بالإيرادات النفطية نتيجة اهمال العراق للقطاعات الاخرى واعتماده على النفط كثيرا، وتمثل الاستنزاف في الانفاق الاستهلاكي بشقيه العام والخاص، واتجاهه نحو الخارج من أجل تلبية المتطلبات المحلية والتي من الممكن ان تعيق التنمية الاقتصادية فيه، مما يعني أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والهيكل الاقتصادي في أي بلد فطبيعة هذه التجارة وخصائصها ما هي إلا انعكاس لواقع وطبيعة الأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة في ذلك البلد فكلما كان الهيكل الاقتصادي متطوراً في مكوناته الأساسية بشكل متناسب انعكس ذلك ايجابياً على هيكل التجارة الخارجية، إذ يتسم الاقتصاد العراقي بأن نمط انتاجه السلعي عديم التنوع نسبياً وهذا ما يؤشر هشاشة وضعف القطاع الصناعي الملبي للحاجات المحلية، وبالتالي يكون نمط طلبه متنوعا بدرجة كبيرة وفي ظل مثل هذه السمة التي نتج عنها مجتمع استهلاكي يكون قطاع الاستيراد الجهة المسيطرة فيه، إذ لا يولي هذا القطاع للزراعة والصناعات التحويلية اي أهمية، وهي سمة باتت لصيقة به، ومن ثم تعديل العرض بما يستجيب للطلب، بالاعتماد على

فعاليات التجارة الخارجية، التي من خلالها يتم مبادلة فوائض السلع القليلة، بقائمة استيراد من السلع المتنوعة، التي يكون عرضها المحلي غير كاف، فحسب بل تصرح بأن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد تابع للعالم الخارجي. وعلي وفق ذلك فإن الباحث يرى إن الإصلاحات الاقتصادية والتحويلات الهيكلية تتطلب وقتاً للتأثير بشكل كامل على الاقتصاد العراقي. فقد تواجه تنفيذ الإصلاحات تحديات مثل البيروقراطية والفساد وضعف الهيكل القانوني، إلا أنها تمثل خطوات مهمة نحو تحسين الوضع الاقتصادي في العراق.

ثالثاً : نسبة مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات :

أن الصادرات النفطية تحظى بنسبة مرتفعة في اجمالي الصادرات العراقية مما يدل على انخفاض درجة التنوع في هيكل الصادرات اذ بلغت هذه النسبة حوالي (96%) في العام (2022)؛ أما في الأعوام التي سبقتها فقد كانت النسبة تتراوح ما بين (99 – 92%)، ويعزى سبب ذلك إلى الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية في توفير العملات الأجنبية دون الاهتمام بالقطاعات الأخرى وانه ساهم بشكل كبير في اجمالي الصادرات، الأمر الذي تراه الحكومة ضرورياً لإيجاد مورد سريع للمال مما أدى الى أن يصبح العراق دولة ريعية بامتياز تتأثر وبشكل مباشر بسعر برميل النفط، وهذا المؤشر يترتب عليه مشاكل اقتصادية أهمها ارتباط الاقتصاد العراقي بالدخل النقدي للنفط فقط، كما يوضح الجدول رقم (4) أدناه:

جدول رقم (4)

نسبة مساهمة النفط في إجمالي الصادرات العراقية للمدة (2004 – 2022) مليون دولار

السنة	صادرات النفط	إجمالي الصادرات	نسبة مساهمة النفط الخام إلى إجمالي الصادرات
2004	17751	18490	%96
2005	23648	23697	%99
2006	30465	30529	%99
2007	41095.5	41267.9	%99
2008	61073	61273.3	%99
2009	41852	44373	%94
0120	52286.8	52482.7	%99
2011	83006.2	83225.9	%99
2012	94103	94392	%99
2013	89402	89742	%99
2014	8230.8	8433.5	%97
2015	49139.3	49330.5	%99
2016	43683.7	43774	%99
2017	59730.5	60022.4	%99
2018	84156.4	85181.8	%98
2019	79836	83101	%96
2020	44128.2	47893.5	%92
2021	79651.8	83834.9	%95
2022	120571.5	124765.9	%96

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك). العمود الثالث من استخراج الباحث من خلال

قسمة العمود 2 / عمود 3 * 100

وهذا يعني إن مساهمة النفط العراقي في اجمالي الصادرات لعام 2022 بلغت 96% بينما شكلت الصادرات غير النفطية 4% فقط وبذلك تعد مساهمة النفط في الصادرات مرتفعة للغاية ، مما يجعل العراق معتمدا بشكل كبير على النفط كمصدر للدخل فضلا عن ارتفاع اسعار النفط العالمية والتي ادت الى زيادة الكميات النفطية وزيادة حصة العراق في اوبك ، أي أن تبعية الاقتصاد العراقي الى الاقتصاد الدولي ، أذ تشكل الصراعات او الاحداث الدولية او الاقليمية مصدر قلق وتعد من المخاطر على انتاج النفط الخام العراقي وصادراته كما شهده الاقتصاد العالمي؛نتيجة جائحة كورونا التي ادت الى انخفاض مستويات التصدير للنفط بسبب الاغلاق وانخفاض الطلب عليه، ويستنتج من ذلك ان المهم أن ندرك أن الاعتماد على سلعة واحدة للتصدير سيكون له تأثير سلبي على الاقتصاد العراقي في حال انخفاض سعرها في الأسواق العالمية أو انخفاض الطلب عليها. و ذلك يعني أن تقلبات سوق النفط العالمية يمكن أن تؤثر سلبيًا على القدرة التصديرية للعراق وعلى إيراداته الاقتصادية ، فضلا عن اعاقه التنوع في هيكل الانتاج وهو ما يحد من امكانات الاقتصاد، وكذلك فإن الاعتماد الشديد على صادرات النفط يؤثر على قدرة العراق على تلبية احتياجاته المحلية. إن الإيرادات التي تحققها صادرات النفط ضرورية لتمويل استيراد السلع والخدمات الضرورية للبلد. فإذا انخفض سعر النفط بشكل كبير أو انخفض الطلب عليه، فقد يقتصر قدرة العراق على استيراد السلع الأساسية، مما يؤدي إلى نقص محتمل وتحديات اقتصادية.

نستنتج مما سبق ان اقتصاد العراق قد يواجه تحديات عديدة بسبب اعتماده بشكل كبير على الصادرات النفطية والتي تشكل 96% بينما تهمل القطاعات الاخرى وهذا ناجم عن ارتفاع نسب الانكشاف التجاري على العالم وذلك تم اثباته ايضا من البيانات التي تم استعراضها في البحث وهذا ما يجعله رهينة للتقلبات او الصدمات التي قد تحدث في العالم إذ إن أي أزمة وتقلبات في اسعار النفط من الممكن ان تعرض اقتصاد البلد لازمة اقتصادية ؛ ولذلك تحتم على اصحاب القرار اتخاذ التدابير اللازمة لايجاد حلول وانشاء خطة واصلاحات وطنية لتنويع الاقتصاد فضلا عن تخصيص ميزانية كافية لدعم تنمية القطاعات الاخرى وكذلك تشجيع الاستثمارات الاجنبية والمحلية في قطاع الصناعة والزراعة والخدمات، وهذا في اعتقادنا ما يثبت صحة فرضية البحث التي اشارت الى انه من الممكن ان يؤدي التركيز الواسع في قطاع واحد الى ضعف الهيكل الانتاجي في العراق .

الاستنتاجات :

- 1 - يعتمد العراق كثيرا على قطاع النفط الخام ، إذ يشكل ما يقارب 96 % من اجمالي الصادرات .
- 2- اهمال وضعف القطاعات الاخرى مثل (الزراعة والصناعة) والتركيز على قطاع النفط فقط في مصدر الدخل .
- 3 - ارتفاع نسبة الانكشاف التجاري للعراق بعد عام 2004؛ نتيجة لرفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة عليه من قبل الامم المتحدة وزيادة مستوى الصادرات النفطية .
- 4- الاعتماد على سلعة واحدة فأحادية الاقتصاد العراقي، مصدر قلق أذ يعد اعتماده على صادرات النفط رئيسي يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات اسعاره العالمية وانخفاض الطلب عليه .

التوصيات :

- 1- الاهتمام بالقطاعات الانتاجية الاخرى والتنويع الاقتصادي وبناء خطط انتاجية فعالة
- 2- الاستفادة من الانفتاح التجاري وزيادة الصادرات النفطية في التنمية الاقتصادية وتحسين البنية التحتية للصناعات والمشاريع الزراعية المنتجة .
- 3- تطوير و وضع خطط اقتصادية طويلة ومتوسطة الاجل لمعالجة الحالات الطارئة التي قد تحصل نتيجة التقلبات في اسعار النفط في الاسواق الدولية .
- 4- انشاء صناديق سيادية من عائدات النفط تشرف عليها جهات حكومية مختصة وتوظيفه في جوانب استثمارية مشابهة لبعض لأغلب الصناديق في العالم لغرض الاستفادة مستقبلا من الربح النفطي .

Reference:

1. Al-Obaidi, Nazir Ahmed Hilal Mismar (2018).The geopolitical weight of the Iraqi eastern land border crossings and their

- potential economic impacts. Master's thesis, Geography Department, College of Education for Human Sciences - Tikrit University.
2. Mahmoud, Youssef and Nayouf, Mamdouh (2003). The Arab Common Market in the Era of Globalization, Tishreen University Journal for Scientific Studies and Research - Economic Sciences Series, Volume (25), Issue (5), pp. 213-229.
 3. Ben Awali, Khalidiya (2016). The use of oil revenues: a comparative study between the Algerian experience and the Norwegian experience, unpublished master's thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences - University of Oran 2 – Algeria.
 4. Bosnia, Khalida (2019). The necessity of economic diversification in light of the collapse of oil prices in Algeria during the period (2014 - 2018), unpublished master's thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences - Mohamed Khedira University of Biskra - Algeria.
 5. Mohsen, Hossam El-Din Taha (2021). The impact of the change in oil prices on economic growth in Iraq for the period (2005 - 2017) An analytical study, Journal of Petroleum Research and Studies, Issue (30), Volume (3), pp. A49 - A64.
 6. Saadawi, Amna, and Ibn Al-Sheikh, Tawfiq (2022). The role of oil revenues in achieving added value: a comparative study of Algeria, Saudi Arabia and Venezuela for the period (2000 - 2019), Journal of Humanities and Social Sciences, Volume (8), Issue (2), pp. 39-58.
 7. Ismail, Muhammad Sadiq Muhammad (2010). Gulf Cooperation Council in the Balance, Dar Al-Ulum for Publishing and Distribution, Cairo - Egypt.
 8. Ali, Ahmed Ebrihi (2011). The behavior of the real exchange rate, equilibrium conditions, and the objectives of macroeconomic policy, Journal of Management and

- Economics, College of Management and Economics - University of Karbala, Volume (1) Issue (4).
9. Daoud, Daoud Salman's tweets (2016). The impact of oil revenues on the development of the Iraqi economy, Babylon University Journal of Pure and Applied Sciences, Issue (4), Volume (24), pp. 1034-1063.
 10. Fares, Naji Sari (2018). The impact of the oil sector on some economic sectors in the Gulf Cooperation Council countries for the period (2007 - 2014), Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue (4), pp. 56 - 75.
 11. Salman, Haitham Abdullah (2015). The role of the Dutch disease and the resource curse in the spread of corruption in Iraq, Gulf Economics Journal, Issue (25), March 2015, pp.1
 12. Al-Kholy, Osama et al (2002). Arabs..Where to?, Arab Future Book Series (21), Center for Arab Unity Studies, Beirut - Lebanon.
 13. Fahd, Israa Saad (2021). Current crude oil prices and unemployment rates in Iraq for the period (1970 - 2020), Journal of Management and Economics - Al-Mustansiriya University, Issue (129), pp. 375 - 389.
 14. Al-Zubaidi, (2020), Muhammad Naji Muhammad, Analysis of some indicators of trade dependency in the Iraqi economy, Journal of Management and Economics - University of Karbala, Issue (20), pp. (203-226).
 15. Al-Baaj, Hadeel Riyadh Kazem (2023) National oil companies and their role in achieving sustainable development in selected countries with special reference to Iraq for the period (2004 - 2020), unpublished doctoral thesis, College of Administration and Economics - University of Kufa.
 16. Albu Ali, Yahya Hammoud Hassan and Shaaban, Nour Ali (2020). The role of the oil sector in providing the requirements for economic diversification in Iraq, 1st edition, Al-Rafidain Center for Dialogue, Iraq.
 17. Al-Obaidi, Nazir Ahmed Hilal Mismar (2018). The geopolitical weight of the Iraqi eastern land border crossings

- and their potential economic impacts. Master's thesis, Geography Department, College of Education for Human Sciences - Tikrit University.
18. Abdel Reda, Adnan Sadiq (1986). Non-oil exports and their connection to economic development, Baghdad: Ministry of Planning, Economic Planning Authority
 19. Shaker, Atiaf Mahmoud, The Emirate, Shaaban Saddam, (2023). Analysis of the official exchange rate and its impact on foreign trade in Iraq for the period 2003-2021, Gulf Economic Journal, Volume (39), Issue (58), pages 75-116.
 20. Arbat, Ali Abdul Hussein, Hassan, Yahya Hammoud (2023). Analysis of the importance of the general budget in the Iraqi economy for the period (2004 - 2020), Gulf Economic Journal, Volume (39), Issue (56), pages 109 – 140.
 21. Saudi Ministry of Economy and Planning website: <https://mep.gov.sa/>
 22. Dora and Media Foundation website: <https://drawmedia.net/>
 23. Central Bank, Department of Statistics and Research, Annual Economic Report 2021.
 24. . Bigsten, A., Gebreeyesus, M., & Söderbom, M. (2009). Gradual trade liberalization and firm performance in Ethiopia.
 25. 2.Lall,sanjaya (2000) Export performance, technological upgrading and foreign direct investment strategies in the Asian newly industrializing economies With special reference to Singapur, Investment and Corporate Strategies, Division of Production, Productivity and Managements Unit on Investmentand Corporate Strategies, United Nations, Santiago, Chile.